

# تحديات.. وآمال

"كلُّ شيء يبدأُ حلماً"، هكذا يُقال في مسيرة السعي الجاد والدؤوب لتحقيق الاهداف رداً على قسوة الظروف، ولمواجهة الضعف، الذي قد يطال عزيمة البعض.

اليوم، وفي ظل الظروف السياسية الصعبة التي يمر فيها شعبنا الفلسطيني، فان معوقات العمل تتزايد في شتى المجالات وعلى كافة المستويات، ما يدفع الاهداف والخطط الطموحة الى مستويات صعبة، ويقلل فرص تحقيق الأمل. واحياناً تلاشي بلوغها لدى كثيرين. لكننا في مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي نُدرك أننا لا نملك ترف التراجع او النكوص عن أهدافنا، سيما وان عملنا اقترن بالأسرة والاطفال الذين يجسدون المستقبل، ما يُبقي التصاقنا وتمسكنا باهدافنا وآمالنا خياراً لا حياذ عنه، مهما كان الطريق شاقاً وموحشاً، هكذا سنبقى في مركز المرأة سائرين على ذات الطريق، طريق بناء مجتمع قائم على المساواة في الفرص والحقوق بين الجنسين.

خلال العام 2008 ورغم سياسات واجراءات الاحتلال التي لم تتوقف عن التصاعد، ورغم استمرار حالة الانقسام والافتتال الداخلي الذي أدمى قلب كل فلسطينية وفلسطيني، تواصل عملنا وانتظم، ولم نستسلم لهذه الحالة التي باركتها جهات خارجية استجابة لمصالحها السياسية والاقتصادية، ورأت أن بلوغها متاحٌ عبر تقديم الشعب الفلسطيني قربانا على مذبح مصالحها.

هكذا كان الانقسام الذي طال كل المؤسسات والهيئات الفلسطينية، ومن بينها مصدر الشرعية والتشريعات الفلسطينية، المجلس التشريعي الفلسطيني، الذي أصابته حالة من الشلل طوال العامين الماضيين اثر اعتقال الاحتلال ما يقارب ثلث نوابه، بالإضافة إلى ما فرضته حالة الانقسام الداخلي الفلسطيني من تداعيات، ما أعاق العملية التشريعية التي تمثل ركناً أساسياً من عملنا، حيث أننا نُؤمن أن الطريق نحو المساواة، لا بُدَّ وأن تمر في احد مساراتها، من خلال التشريعات التي تحقق وحمي ذلك.

لقد كان للعدوان العاشم، الذي طال حياة مئات المواطنين في قطاع غزة، واستباح دم جميع الفلسطينيين، دون تمييز بين الاطفال والشيوخ، بين الرجال والنساء، وما رافقه من تدمير هائل استهدف مختلف المرافق الحيوية، بما فيها المساكن والمستشفيات، أثراً بالغاً علينا كأفراد وكمركز على حد سواء، فمن استبيحت دماؤهم ودمرت بيوتهم وشردوا في القطاع، هم جزء لا يتجزأ منا، وما جرى هناك جاء ليؤكد لنا ولكل المراقبين في العالم مرة أخرى، أن إسرائيل ما زالت مستمرة و متمسكة بسياساتها الصهيونية المتنكرة لحق الشعب الفلسطيني في الوجود، وممارسة حقوقه، وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة، الكفيلة بتوفير الأمن الإنساني، الذي يمثل جزءاً من رسالتنا.

وفي ظل هذه الأوضاع السياسية والاجتماعية المعقّدة، برز نقاش داخل الحركة النسوية الفلسطينية حول الأجندة النسوية، وتحديدًا فيما يتعلق بموضوع التشريعات. فمما لا شك فيه أن معظم مؤسسات المجتمع الفلسطيني، بما فيها المؤسسة التشريعية، قد تأثرت بشكل أو بآخر بحالة الانقسام والتشرذم، ما أثر على عملها وأولوياتها. وهنا برز اتجاهان داخل الحركة النسوية الفلسطينية:

**الاتجاه الأول:** والذي كُنّا في مركز المرأة للارشاد القانوني والاجتماعي جزءاً أساسياً منه، رأى أن الوضع الحالي هو وضع متعثر. ما يُصعب إحداث تغييرات جذرية مبنية على المساواة التامة في التشريعات والقوانين، وتحديدًا في قانون الأحوال الشخصية، وعليه فإن هذا الاتجاه رأى أن ما يمكن العمل عليه اليوم في ظل هذه الأوضاع، إنما يقتصر على إدخال بعض التعديلات والتحسينات على هذه القوانين والتشريعات، والتي نعتقد أنها، ورغم محدوديتها، ستمثل إنجازاً هاماً ستستفيد منه النساء صاحبات القضايا التي سيتم النظر فيها في المحاكم الشرعية.

**أما الاتجاه الثاني:** او وجهة النظر الثانية فقد أصرت على ضرورة تقديم مشروع قانون أحوال شخصية جديد مبني على المساواة التامة، ورأت أنه في حال إدخال أية تعديلات على هذا القانون الان، فإنه لن يتم رفضها. كما انه لن يتم مباركتها. واننا لن نكون جزءاً من الجهات التي ستقدم مثل هذه التعديلات، حتى لا يتم تسجيل موقف على الحركة النسوية الفلسطينية يحسب عليها لاحقاً.

ونعتقد في مركز المرأة للارشاد القانوني والاجتماعي، أن هناك منطقاً، يحرك كل واحدة من وجهتي النظر المطروحتين، ونرى أنه من السابق لأوانه تحديد أيهما الأصوب، وندرك أن الجزم بذلك ستفصح عنه المراحل القادمة وما سيدونه التاريخ في صفحات لم تكتب بعد.

وامام كل هذا فإننا ما زلنا نرى أن من واجبنا في هذه المرحلة، ومن خلال دورنا داخل المجتمع الأهلي الفلسطيني، المساهمة في الحفاظ على الذات، وعلى الهوية الفلسطينية والكرامة الإنسانية للشعب الفلسطيني، دون أن نتخلى عن رؤيتنا الإستراتيجية المتمثلة في تحقيق رسالتنا نحو بناء مجتمع فلسطيني مبني على العدالة المساواة في ظل دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة وعاصمتها القدس، ويبقى لنا أمل...

مها أبو دية

مديرة المركز

## على الطريق لبناء الأمل

تأسس مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي بمبادرة من مجموعة من النساء الفلسطينيات في القدس عام 1991، وذلك للعمل على تغيير واقع التمييز القائم ضد المرأة. ومنذ تأسيسه، يعمل مركز المرأة، كمؤسسة فلسطينية أهلية مستقلة، وغير ربحية، بهدف المساهمة في بناء مجتمع فلسطيني ديمقراطي، على أساس مبادئ المساواة بين الجنسين والعدالة الاجتماعية. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، فإن المركز، عمل ويعمل، ضمن مجموعة من البرامج والمشاريح، المتصلة بأجندة نسوية واضحة، تقوم على المعايير الدولية لحقوق الإنسان، كما عمل ويعمل المركز وفق آلية إدارية وتنظيمية داخلية، تستند الى توزيع العمل والتخصص، من خلال عدد من الهيئات والوحدات والكادر المتخصص، مع الاهتمام بتكاملية العمل وترابطه، إنطلاقاً من اهداف المركز وبرامجه عمله، التي تتضمنها خطط إستراتيجية مدتها من (3 - 5) سنوات.

وتقوم رؤية مركز المرأة، في خطته الإستراتيجية (2005-2009) على تمكين النساء الفلسطينيات من ممارسة حقهن في تقرير مصيرهن، في بيئة اجتماعية، وقانونية، ومؤسسية في إطار دولة فلسطينية ذات سيادة، تسترشد بمبدأ سيادة القانون، ولا تميز ضد النساء، ولا تعيق تقدمهن الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي، ومن أجل تحقيق هذه الرؤية، فإن المركز يعمل من خلال الأهداف الإستراتيجية التالية:

1. المساهمة في تطوير التشريعات التي تدعم النساء وحقوقهن.
2. تطوير مصادر الثقافة والقيم المحلية تجاه التخلي عن الممارسات السلبية في المجتمع تجاه النساء.
3. بناء قدرات المؤسسات الرسمية والقاعدية ذات العلاقة والتأثير المباشر بقضايا النساء.
4. فضح وتعميم ممارسات الاحتلال الإسرائيلي التي تنتهك حقوق النساء محلياً ودولياً.
5. تطوير قدرات وأداء واستمرارية المركز.

## التشريعات والقوانين المحلية.. عمل دؤوب من أجل التغيير

تعتبر القوانين والتشريعات في مختلف المجتمعات البشرية عن واقع هذه المجتمعات، وتعكس طبيعة العلاقات القائمة بين الأفراد والمجموعات المختلفة، وينطبق هذا الأمر على واقع المرأة، فطبيعة القوانين والتشريعات، تعكس مدى التمييز الذي تعاني منه النساء في هذا أو ذاك من المجتمعات، وهذا هو واقع الحال بالنسبة للمرأة الفلسطينية.

يضاف إلى ما سلف، ما تعبر عنه القوانين والتشريعات عموماً، خصوصية الواقع القانوني الفلسطيني، حيث يحتكم المجتمع الفلسطيني، لخليط متوارث من القوانين العثمانية، والبريطانية،

والاردنية، والمصرية، والاسرائيلية. ومع تأسيس السلطة الفلسطينية، وانتخاب أول مجلس تشريعي فلسطيني عام 1996، فقد فُتح المجال لأول مرة في تاريخ الشعب الفلسطيني للعمل على توحيد القوانين والتشريعات القائمة أو تعديل وتغيير بعضها، الى جانب سنّ بعض القوانين الجديدة.

ضمن هذا الاطار، عمل مركز المرأة، على المساهمة في تطوير التشريعات والسياسات المؤسساتية المساندة للمرأة وحقوقها، من أجل تحديث وتطوير القوانين، ووضع سياسات جديدة. واستخدم حملات الضغط والتأثير، ضمن سعيه لاستحداث القوانين، وتعديل القائم منها باتجاه تحقيق المساواة، وحماية حقوق المرأة والدفاع عنها. وفي هذا السياق فقد عمل المركز من خلال المبادرة إلى تأسيس، والانضمام إلى بعض التحالفات والائتلافات (المحلية والإقليمية والدولية)، وعمل على تعزيز وتفعيل القائم منها، للمساهمة في نسج علاقات مع القوى والشخصيات المؤثرة في مراكز صنع القرار، وخاصة في المجلس التشريعي. واستندا المركز في جهوده وتوجهاته هذه إلى التجربة والخبرة، والمهنية العالية التي راكمها منذ تأسيسه، ومن ابرز التحالفات والائتلافات: ائتلاف قانون الأحوال الشخصية، ائتلاف قانون حماية الأسرة من العنف، ومنتدى المنظمات الأهلية لمناهضة العنف ضد المرأة.

أما الجهد الرئيسي لمركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي فقد تركز على قانون الأحوال الشخصية، ومسودة قانون حماية الأسرة من العنف.

## قانون الأحوال الشخصية.. جهد مكثف عام 2008

### موضوع العدد

ينطوي قانون الأحوال الشخصية على أهمية كبيرة، من ناحية تجسيد مفهوم المساواة في المجتمع الفلسطيني، وقد مر قانون الأحوال الشخصية بمسار طويل، بدأ قبل ولادة السلطة التشريعية في فلسطين المحتلة، مروراً بفترة البرلمان السوري التي كانت من أهم محطات النضال النسوي الحقوقي في فترة التسعينات.

يعتبر قانون الأحوال الشخصية، بمثابة العمود الفقري لعمل مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، من خلال ما يقدمه المركز من خدمات قانونية واجتماعية، وخاصة عبر تمثيل النساء في المحاكم الشرعية، التي تطبق قانون الأحوال الشخصية، ومستندا في ذلك، الى ما يحظى به المركز من قوة تأثير، على صعيد مؤسسات صناعة القرار، ومؤسسات المجتمع المدني.

لم تتمكن مؤسسات صناعة القرار، حتى اليوم، أن تخطو خطوة عملية باتجاه إقرار قانون أحوال شخصية موحد، يطبق في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة على حد سواء، رغم ان هذا الملف شهد عملاً دؤوباً ومتواصلاً منذ سنوات، ويمكن القول ان العام 2008 إتسم بأهمية خاصة، لم يكتسبها فقط من الحراك الذي شهدته هذا العام، وإنما أيضاً من الجهة التي سوف تصدره، فقد شهد العام 2008

نشاطا ملحوظا من خلال الوحدة القانونية في مكتب سيادة رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، التي تولت إقرار بعض التشريعات وتعديل تشريعات أخرى، نظرا لتعطل المجلس التشريعي الفلسطيني، صاحب الاختصاص الأصيل في القيام بهذه المهام (إقرار التشريعات أو تعديلها).

أبرزت هذه المرحلة توجهين فيما يتعلق بإقرار التشريعات عبر مراسيم قرار بقانون يصدرها رئيس السلطة الفلسطينية، أحدهما أيد هذا الإجراء والآخر عارضه. أما التوجه الأول فإنه يؤيد مثل هذا الإجراء في ظل تعطل المؤسسة التشريعية، مستندا إلى أنه لا بُد من تحقيق ما هو أفضل للنساء، من خلال إقرار قانون أحوال شخصية عبر مرسوم قرار بقانون، وعدم الانتظار الذي قد يطول إلى حين عودة المؤسسة التشريعية إلى عملها، عوضا عن أن يؤدي هذا التوجه يرون، أن المؤسسة التشريعية، وإن عادت فإنها لن تفلح في إقرار قانون ينصف النساء، منطلقين في ذلك من تحليلهم للبيئة السياسية الفلسطينية القائمة، وما يمكن أن يفرزه صندوق الاقتراع، من تيارات تعارض كل ما يطرح من تعديلات منصفة للنساء في منظومة الأحوال الشخصية، وعليه فإن المؤيدين لهذا التوجه يرون بضرورة الإفادة من هذه المرحلة وإلا فإنهم سيكونون قد أضعوا فرصة تاريخية، سوف يُسألون عنها أمام جمهور النساء مستقبلا.

أما الاتجاه الآخر الذي يعارض مثل هذا الإجراء، فإن معارضته لا تنطلق من رفض أو معارضة لإيجاد قانون أحوال شخصية عادل ومنصف، وإنما تنطلق معارضته من فلسفة أخرى تتعلق بالتوجه الديمقراطي العام، وحماية هذا المكتسب الفلسطيني وتعزيزه، وعدم الإقدام على أية خطوة من شأنها تكريس أو تعزيز مصادرة صلاحيات المؤسسة التشريعية، هذا فضلا عن أن المسار الذي إتخذه إقرار قانون الأحوال الشخصية من خلال المستشار القانوني للرئيس قد استثنى مؤسسات المجتمع المدني الحقوقية والنسوية من المشاورات حوله.

وأمام هذه التطورات، وجد مركز المرأة نفسه أمام تحد جديد، يضاف إلى جملة التحديات في هذه المرحلة، وما يمكن أن تنتج ارتباطاً بقانون الأحوال الشخصية، وعليه فإنه وعندما بدأ الحراك يتجه نحو إقرار القانون من خلال ورشات عمل، قامت بها الوحدة القانونية في مكتب الرئيس، التي ضمت عددا من المؤسسات الحكومية، وقاضي القضاة وعددا من الشخصيات، واستثنت المؤسسات الحقوقية والنسوية، وهدفت الورش إلى مناقشة مسودة مشروع القانون المقدم من قاضي القضاة الذي أثّرت حوله العديد من الملاحظات، وحيث أن مركز المرأة، عند إقراره لخطته الإستراتيجية الخماسية في العام 2004 التي بُنيت على أساس العمل على القوانين والتشريعات، ضمن ائتلافات، تضم المؤسسات والهيئات الحقوقية والنسوية، وبما ان المركز يعمل في موضوع الأحوال الشخصية ضمن ائتلاف وطني لهذا الغرض، فإنه كان لابد له من القيام بمشاورات مع كافة المؤسسات والهيئات التي تُشكل ائتلاف قانون الأحوال الشخصية، من أجل بلورة موقف جّاه إمكانية صدور القانون دونما اعتبار لموقف المؤسسات النسوية والحقوقية ونضالها في هذا المجال.

وعليه فقد تم الاتفاق، بين هذه المؤسسات، على أن يكون العمل جماعياً، وأن يتم تبني موقف، يقوم على أنه لا بد أن يكون القانون الذي قد يصدر، قانوناً توافقياً، يأخذ بعين الاعتبار مطالب مؤسسات المجتمع المدني. ومن هنا فإن مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي ما كان منه إلا أن يسير مع الموقف الجماعي للائتلاف، بحيث عقد المركز لقاءً مع المستشار القانوني للرئيس محمود عباس لاطلاعه على حقيقة هذا الموقف، وتاريخ مسار العمل على مشروع قانون الأحوال الشخصية، والتأكيد على أن هناك ائتلاًفاً من المؤسسات يعمل منذ زمن على مشروع القانون، وأن أي موقف يصدر إنما يمثل هذا الائتلاف ولا يمثل مؤسسة بعينها. كما عقد الائتلاف لقاءً مع الرئيس الفلسطيني للحديث حول أهمية قانون الأحوال الشخصية، وأنه لا بد من مشاركة الجميع في إعداد هذا القانون، دون استثناء ودون احتكار من احد. وبدوره فقد أكد الرئيس الفلسطيني محمود عباس على ضرورة أن يكون هناك قانوناً توافقياً من الجميع. وفي ذات السياق أيضاً، فقد تم عقد لقاء، ما بين الائتلاف ورئيس الحكومة الدكتور سلام فياض، حيث تم اطلاعه على آخر التطورات بهذا الخصوص، لكون مجلس الوزراء الذي يرأسه، يعتبر الجهة الخولة قانوناً، بتقديم مشاريع القوانين، حيث طلب رئيس الحكومة بان تقوم المؤسسات النسوية والحقوقية بتقديم مقترحها لقانون الأحوال الشخصية، وعليه فإنه لم يتم إصدار القانون الذي كان قدمه قاضي القضاة، وأرجئ الأمر بانتظار الإجماع، أو التوافق حول مشروع قانون يلبي الحد الأدنى من الإنصاف للأسرة الفلسطينية.

ويؤكد كل ما سلف، أن العام 2008 كان شهد فعلياً حراكاً مجتمعياً مهماً على صعيد قانون الأحوال الشخصية، يدل على أن ما راكمه مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، والمؤسسات الشريكة في ائتلاف قانون الأحوال الشخصية، وغيرها من المؤسسات الحقوقية والنسوية، نتيجة عملهم الدؤوب، قد أدى إلى بلورة فهم مشترك، من قبل جميع المهتمين بهذا الموضوع، باتجاه رؤية واضحة المعالم إزاء القضايا الخلافية في منظومة الأحوال الشخصية، وهذه الرؤية المشتركة، ما كان لها أن تكون، لولا الجهود التي بذلت على مدار السنوات الماضية.

إن مركز المرأة، الذي تميز عمله على امتداد محافظات الوطن، من خلال تمثليه للنساء أمام المحاكم، وما يقدمه لهن من خدمات قانونية واجتماعية، وجد من خلال هذه الأنشطة والقضايا مزيداً من قوة الدفع، باتجاه العمل على أكثر من صعيد، لإحداث التغيير المنشود في قانون الأحوال الشخصية إنصافاً للنساء والأسرة الفلسطينية، وازداد إيماناً بإبقاء هذا الملف، قانون الأحوال الشخصية، أحد أهم ركائز عمله الحالية والمستقبلية.

## نحو قانون لحماية الأسرة الفلسطينية من العنف

في المجتمع الفلسطيني، كما في المجتمعات الأخرى، العديد من الظواهر والممارسات المثيرة للجدل، فالبعض يسعى إلى إخفائها، ويتمسكون بالحفاظ على الأوضاع القائمة كما هي، ويرفضون ويقاومون التغيير حتى وإن كان نحو الأفضل. ظاهرة العنف الأسري، تعتبر واحدة من تلك الظواهر، التي يحاول المجتمع التستر عليها وإخفائها، بل وحتى إنكار وجودها، وبالتالي تجنب مواجهتها ومعالجتها، تحت

يافطة اعتبارها مشكلة أسرية خاصة وحساسة لا يجوز التدخل فيها. وتُغلف هذه الظاهرة في مجتمعنا بالصمت، وتوضع العديد من الخطوط الحمراء، حول أي نقاش عام لها. الأمر الذي يعزز في محصلته التوجه السائد في المجتمع نحو إنكار وجود ظاهرة العنف الذي يمارس داخل الأسرة. كمشكلة تحتاج إلى تدخل وعلاج.

ويعتبر العنف، بكل أشكاله، الجسدي، النفسي، الجنسي، الاقتصادي والسياسي، امتهاناً لكرامة الفرد، ويقف عائناً أمام تمتعه بحقوقه الإنسانية وحياته الأساسية، ولهذا فقد تم تناوله في عدد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.



مديرة المركز تفتتح المؤتمر

تواجه جهود المؤسسات النسوية والحقوقية، في التعامل مع قضايا العنف الأسري، وتقديم المساعدة لضحاياه، عقبة أساسية تعيق، وأحيانا تحبط، التدخل فيها، بسبب الثقافة المجتمعية السائدة، لذا فإن الحد من ظاهرة العنف الأسري، يتطلب تضامناً وجهود مختلف قطاعات المجتمع، لبناء استراتيجيات، وآليات تكفل تغيير الأنماط الاجتماعية السائدة حول هذه الظاهرة، ونرى في مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، أن إحدى أهم هذه الاستراتيجيات، تتمثل في توفير الإطار القانوني المناسب، من خلال تبني قانون خاص بحماية الأسرة الفلسطينية من العنف الأسري.

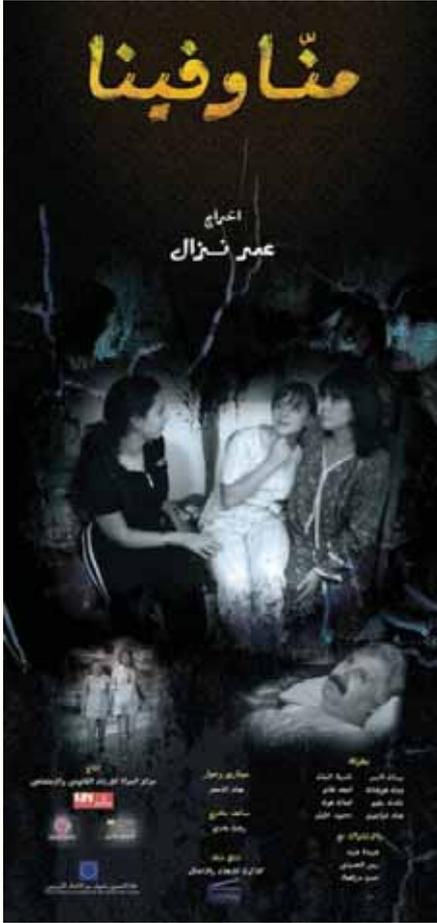


مشاركة واسعة في جلسات المؤتمر

وتتضمن القوانين العقابية السارية في الأراضي الفلسطينية، تمييزاً واضحاً ضد المرأة، وتحرمها من بعض حقوقها، بما فيها الحق في الحماية من العنف، كما أن هذه القوانين، تخلو في أحكامها من الإجراءات الوقائية، التي تمنع العنف وتحوّل دون وقوعه، وانطلاقاً من هذا الواقع، فقد بدأ التفكير الجدي بالعمل من أجل، سن قانون خاص بحماية الأسرة من العنف، وخاصة الأطفال والنساء، بحيث يتخطى هذا القانون نطاق المألوف والسائد من حيث عمومية القوانين وتجردها، ويأخذ بعين الاعتبار، اختلاط الجانب القانوني بالطابع الاجتماعي لقضايا العنف داخل الأسرة.

ويستهدف القانون المقترح. وضع نصوص تحمل طابع الإلزام القانوني والمرونة الاجتماعية، بما يلبي حاجة النساء والأطفال المعنفين، ويضمن قواعد الخصوصية والسرية اللازمين للحفاظ على الأسرة من خطر التفكك الذي قد يترتب على التدخل القانوني المجرد. كما ينبغي أن تتبنى نصوصه عقوبات تهدف إلى الردع الاجتماعي، دون أن تغفل أهمية الإصلاح والتأهيل التي تستهدف مرتكبي العنف وضحاياها، وذلك ضمن عملية تراكمية تسعى إلى الحد من ظاهرة العنف بصورة حاسمة على المدى البعيد.

واستناداً إلى هذا، بادر مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي إلى تنظيم هذه الحملة، بالتعاون مع برنامج غزة للصحة النفسية- مشروع الصحة النفسية للمرأة، وعدد من المؤسسات الشريكة في الدول العربية المجاورة (مصر، الأردن ولبنان). وقد تم خلال العام 2008 إنجاز عدد من الأنشطة والفعاليات المحلية في الضفة والقطاع، كتنظيم لقاءات، وورش توعية، حول أهمية وجود مثل هذا القانون. كما تم إنتاج فيلم "منا وفينا"، وتوجت جهود المركز على هذا الصعيد خلال العام 2008 بمؤتمر عام نظم تحت عنوان: "نحو تبني قانون خاص لحماية الأسرة من العنف"، هدَفَ التعريف بمسودة قانون حماية الأسرة من العنف، والتشبيك، وبناء العلاقات مع ذوي الاختصاص، من الجهات الرسمية والأهلية من أجل الضغط على صناع القرار في سبيل سن هذا القانون.



بوستر الفيلم

## فيلم "منا وفينا" .. كسر للمحرمات على النقاش

متى سننتخلي عن عادة جلد الضحية، دون سماع صوتها ومعرفة حقيقة ما جرى معها؟! **هل** يمكن لأي منا، أن يتخيل نفسه، وقد تعرض لموقف يمثل هذه القسوة، أن تكون أخته، أو ابنته، ضحية للاغتصاب أو الاعتداء الجنسي؟

**هل** يمكن إثارة نقاش بناء حول ما يعتبره المجتمع محرمات لا يجوز الاقتراب منها؟ وكيف؟  
"منا وفينا"، هو عنوان فيلم درامي، أنتجه مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، إستناداً إلى تجربة، تجاوزت 15 عاماً من العمل مع ضحايا العنف والاعتداءات من النساء والفتيات. وجاء إنتاج هذا الفيلم بهدف تسليط الضوء على هذه القضايا، التي لا زال المجتمع، يفضّل عدم خوض نقاش في تفاصيلها، أو الوقوف عندها، كشرط أولي وأساسي للتحرك نحو العلاج.

ويحاول مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، من خلال هذا الفيلم، إثارة نقاش وجدل عام، وإخراج موضوع العنف والاعتداءات الجنسية، التي تتعرض لها بعض النساء والفتيات، من ظلام الغرف المغلقة، والتقاليد البالية، إلى طاولة البحث والنقاش، لخلخلة أسس المفاهيم والعادات السائدة بهذا الخصوص، والعمل تالياً، من أجل استبدالها، بمفاهيم موضوعية وإنسانية، تقوم على تفهم الضحية وحمايتها، بدلاً من لومها وتجريمها كما يجري في معظم الأحيان.

ويعتبر فيلم "منا وفينا" أحد أهم الأدوات، التي يتم استخدامها، ضمن مشروع مسودة قانون حماية الأسرة من العنف من قبل مركز المرأة، الذي يعمل على ذلك ضمن شراكة إقليمية تنفذ بالتعاون مع برنامج الصحة النفسية/مشروع الصحة النفسية للمرأة/غزة، وبعض الدول العربية (مصر، الأردن، لبنان)، كجزء من وسائل الضغط الهادفة الدفع باتجاه سن قوانين لحماية الأسرة/ المرأة من العنف الأسري.

## بناء قدرات المؤسسات القاعدية.. تجربة نجاح مميزة

واصل مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي عمله في بناء قدرات المؤسسات القاعدية في المناطق المختلفة، وذلك لتسهيل تقديم الخدمات للنساء في هذه المناطق، حيث تجد النساء صعوبة كبيرة، في الوصول إلى مكاتب المركز للحصول على الخدمات المختلفة، وجاءت فكرة بناء قدرات المؤسسات القاعدية، للتغلب على الصعوبات التي تعانيها النساء، وخاصة في المناطق المهمشة، وصعوبة وصولهن إلى مراكز تقديم الخدمات، وخاصة خلال الانتفاضة، وما رافقها من حصار وحواجز اسرائيلية، خنقت مختلف التجمعات السكانية الفلسطينية، وعزلتها عن بعضها البعض. هدف البرنامج إلى دعم وتطوير قدرات المؤسسات النسوية الحديثة التأسيس وتمكينها من الوصول إلى النساء في مناطقهن، وتوفير الخدمات المختلفة لهن.

وفي خضم ما حققه المركز من نجاحات، على هذا وغيره من الصعد، ورغم قسوة الظروف، التي احاطت بعمله وبعمل مختلف المؤسسات في الاراضي الفلسطينية، فقد تقدم مركز المرأة للمشاركة في مشروع أفضل قصص وتجارب نجاح، الذي تشرف عليه مؤسسة اوكسفام (Oxfam international)، ومن بين (18) مؤسسة رشحت نفسها للمشاركة، فقد تم اختيار مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، عن تجربته في العمل على تطوير قدرات جمعية "نساء من أجل الحياة"، في الفرز الأول الذي تم حصره بـ (12) مؤسسة، ومن ثم انتقل مركز المرأة ليحتل موقعا ضمن مجموعة، تألفت من (8) مؤسسات، وقع عليها الاختيار النهائي لتسجيل تجاربها كقصص نجاح ليصار تسجيلها ونشرها في كتاب خاص.

## العمل التطوعي.. سبيل آخر لتعزيز مكانة المرأة

تقوم فكرة العمل التطوعي على الرغبة والدافع الذاتي. أما هدفه الرئيس. فيتمحور حول تعزيز الشعور بالانتماء للمجتمع. وتحمل بعض المسؤوليات. التي تسهم في تلبية احتياجات اجتماعية معينة أو خدمة قضية من القضايا. وجدت فكرة العمل التطوعي تاريخيا في المجتمع الفلسطيني. وتززت خلال سنوات السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي. وخاصة خلال الانتفاضة الأولى حيث شكل ركيزة أساسية من ركائز توحيد الجهود في ميادين العمل الجماهيري المقاوم لسياسات الاحتلال. ويعتبر العمل التطوعي ركيزة من ركائز التنظيم والتغيير المجتمعي لإحداث التنمية الشاملة. التي تشكل المرأة احد الاركان الرئيسية والهامة لها. وتبرز هنا الحاجة إلى تنظيم



### نشاطات الخريجين/ات في المدارس الحكومية في منطقة الخليل

الجهود. لتغيير النظرة. والتوجهات المجتمعية السلبية تجاه قضايا النساء. والعمل من اجل رفع مكانة المرأة في المجتمع الفلسطيني. وتطوير قدراتها. لتمكينها من اخذ الدور المناسب. الذي يليق بها في المجتمع الفلسطيني.

ويتطلب هذا الأمر في المقام الاول. الوصول إلى الغالبية العظمى من النساء في المجتمع الفلسطيني. وتوعيتهن. وحشد وتنظيم طاقتهن من اجل تحقيق هذه الأهداف. وكذلك حشد وتعبئة جمهور من المؤيدين والمناصرين لحقوق المرأة من أفراد المجتمع الفلسطيني ومؤسساته المختلفة. ومن هنا كانت فكرة برنامج المتطوعين/ات والخريجين/ات. حيث ساهم أكثر من (200) متطوع/ة في تخطيط وتنفيذ نشاطات وفعاليات مختلفة في محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة. هدفت رفع درجة وعي النساء الفلسطينيات. والمجتمع عموماً تجاه قضايا المرأة. والمساهمة في تعديل التوجهات السلبية السائدة. وخلال العام 2008 قام مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي بتنظيم دورات تدريب للمجموعات المختلفة من المتطوعين/ات. والخريجين/ات. ومن ثم الإشراف على التدريب والتطبيق الميداني لعملهم التطوعي في تخطيط. وتنفيذ. وتقييم الأنشطة والفعاليات المختلفة.



## بناء سياسة وطنية لدمج خدمات الإرشاد النفسي والاجتماعي في خدمات الصحة الإيجابية

انبثقت فكرة برنامج الصحة الإيجابية، انطلاقاً من رؤيتنا في مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي بأهمية النهوض بمستويات الصحة الإيجابية للمرأة في فلسطين، سيما وأن بعض الدراسات اظهرت، ان أسباب إعتلال صحة النساء، تعود في حقيقة الأمر، إلى أسباب اجتماعية وثقافية واقتصادية. فالعديد من مشاكل تفاقم صحة النساء، تنجم عن الأوضاع التمييزية ضد النساء، أو عن طريقة التعامل مع القضية الصحية للمرأة.

ويهدف برنامج الصحة الإيجابية إلى دمج خدمات الإرشاد النفسي والاجتماعي والقانوني في خدمات الصحة الإيجابية المقدمة للنساء، علماً ان مركز المرأة، يعمل منذ عام 2003 على إدماج النوع الاجتماعي، في خدمات الصحة الإيجابية.



### تدريب مقدمي / ات الخدمات الصحية في منطقتي القدس وأريحا

وقام منذ العام 2006 بالتنسيق والشراكة مع وزارة الصحة، ووكالة الغوث الدولية، ولجان العمل الصحي، والهلال الأحمر الفلسطيني، وجمعية تنظيم وحماية الأسرة والإغاثة الطبية بالعمل على تدريب مقدمي الخدمات الصحية في مراكز هذه المؤسسات، في مناطق، الخليل، وبيت لحم، وأريحا، لتطوير آليات التدخل والمتابعة والتحويل للنساء المعنفات المتوجهات للمراكز الصحية، حيث يلعب مقدموا الخدمات الصحية دوراً رئيسياً في التعرف على حاجات المرأة المختلفة، سواء النفسية منها أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو الصحية.

وفي ذات الإطار أيضاً، فقد تمت إعادة طباعة (1000) نسخة، من دليل الصحة الإيجابية وتوزيعه على العاملين في مراكز تقديم الخدمات الصحية لمختلف المؤسسات الرسمية والأهلية، كما جرى نهاية العام 2008 بناء خطة العمل على المستوى الوطني.

## لو املك الخيار.. توثيق تجربة النساء الفلسطينيات

بما لا شك فيه ان البحث، والتوثيق، والنشر، تعتبر بعضاً من وسائل عملية التغيير الاجتماعي، وذلك من خلال ما تتيحه في التعرف على الواقع، ودراسته، وتحليل واستكشاف إمكانيات وآليات تغييره، وفي قضايا المرأة والنوع الاجتماعي فان التوثيق والبحث يساهمان في دراسة واقع المرأة وعلاقات النوع الاجتماعي، ما يقدم رؤية واضحة، حول سبل وأشكال العمل والتنظيم الافضل من اجل تغيير هذا الواقع، وتوعية، وتعبئة، وتنظيم النساء، للدفع باتجاه التغيير. ولكل هذا فقد أعطى مركز المرأة أهمية خاصة لموضوع البحث والتوثيق والنشر، وذلك من خلال توثيق الانتهاكات التي تطال حقوق النساء، سواء تم هذا من المجتمع المحلي أو من الاحتلال الإسرائيلي، وإجاز ونشر أبحاث ودراسات، تتعلق بالواقع الاجتماعي للنساء، والتميز الذي يتعرضن له.

”لو املك الخيار“، هو عنوان كتاب أصدره مركز المرأة عام 2008 باللغتين العربية والانجليزية. تم فيه توثيق تجارب نساء فلسطينيات خلال الأعوام 2000-2003، اثناء الانتفاضة الثانية، حيث تضمن الكتاب، روايات حية وحقيقية، عن الصدمة، التي عانتها نساء فلسطينيات، واستراتيجيات التكيف، التي إتبعنها للتغلب على ما مررن به، وآمالهن وتطلعاتهن.



لقاء جماهيري لعرض الكتاب في منطقة الخليل

وتروي (29) امرأة فلسطينية قصص حياتهن، وتجاربهن في ظل احتلال عسكري عنيف، طالت اعتداءاته كل شيء، وتعرض لنا هؤلاء النساء تجرية أم الشهيد، ومعاناة أم الأسير، وبشاعة الولادة على الحاجر الإسرائيلي، الى جانب شهادات المقاومة والتحدي. كما ويتضمن الكتاب، تجارب نساء، أخذهن جنود الجيش الاسرائيلي كرهائن، من أجل الضغط والتأثير على أقارب لهن، ومعاناة أخريات إستخدمهن الجيش الإسرائيلي، كدروع بشرية في عمليات اقتحام، وقصص نساء، حوصرت بيوتهن، واحتلت، ودمرت من قبل الجيش، ويعرض الكتاب أيضا شهادات النساء في المقاومة، وبيئ التحدي والتمسك بالحياة من قبل النساء. كما يتحدث عن مفاهيم النساء تجاه السلام والأمن، حيث تُعبّر النساء عن رؤيتهن، وإيمانهن بعملية سلام حقيقية، وبضرورة تحريرهن من العنف الجسدي والنفسي.

ويبين الكتاب، كيف إستخدم، ويستخدم الاحتلال الإسرائيلي، العنف المنهج، كأسلوب وأداة لنزع الصفة الإنسانية عن الفلسطينيين، ضمن محاولاته الرامية هدم وخطيم المجتمع الفلسطيني، ومحو هويته الوطنية، وفي مواجهة هذا فإن المرأة، تلعب دوراً أساسياً في الحفاظ على النسيج، والروابط

المشتركة، داخل المجتمع، فلا تكتفي الكثير من النساء بمجرد حمل الصعاب، بل يرفعن من مستوى مقاومتهن وتحديهن، ما يمنهن قسطاً أكبر من القوة التي تمكنهن من الاستمرار. ولا يقتصر مفهوم السلام عند هؤلاء النساء على إنهاء الاحتلال، بل يعني أيضاً الخلاص من العنف ضدهن، أيا كان مصدره، ويعني أيضاً القدرة على السيطرة على الموارد، ويمتد ليشمل كذلك حقوق المرأة وتمكينها.

وتؤكد روايات النساء، ان معاناة المرأة الفلسطينية، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمعاناة جميع أفراد عائلتها، فقد حملت مسؤولية مضاعفة تجاه زوجها، وأبنائها، واتجاه إدارة الشؤون المنزلية، واتجاه أفراد عائلتها ونفسها. كما يبين الكتاب أشكال المعاناة التي تتعرض لها المرأة، والتي قد تكون معاناة نفسية، اقتصادية، مادية أو اجتماعية، وفي أحيان كثيرة، تجتمع كل اشكال هذه المعاناة، في رواية امرأة واحدة، لتجسد، وتكثف، واقعاً مأساوياً يعشيه شعب بأكمله.

## دليل نفقة الزوجة والصغار



صورة غلاف الدليل

تتعرض النساء الفلسطينيات، إلى جانب ما يطالهن من الانتهاكات الاسرائيلية، للإجحاف والتمييز والعنف في المجتمع المحلي، وعليه فان مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي يولي اهتماماً كبيراً، لمتابعة أوضاع النساء الفلسطينيات اللواتي يتعرضن للعنف او تنتهك حقوقهن في مختلف المجالات، ولذا فان المركز يُقدم خدمات الإرشاد، والدعم للنساء، في المجالات، النفسية، والاجتماعية، والقانونية.

وتستقبل المحاميات والمرشحات النفسيات والاجتماعيات، المُدربات والمؤهلات، النساء من مختلف المناطق، من خلال مكاتب المركز المختلفة، وكذلك النساء اللواتي يتم تحويلهن من المؤسسات والجهات المختلفة، وبناءً على تجربة المركز في التعامل مع قضايا النساء، المتوجهات للحصول على الخدمات المختلفة، عبر السنوات الماضية، فقد تبلورت فكرة إصدار دليل خاص، حول موضوع النفقة، نظراً لرصد أعداداً كبيرة، من القضايا، والشكاوى، والملاحظات المتعلقة بهذه المسألة، وهو ما تم إجازته عام 2008 حيث أصدر المركز "دليل نفقة الزوجة والصغار".

ويتضمن دليل "نفقة الزوجة والصغار"، إجابات مفصلة، عن العديد من الأسئلة الرئيسية، التي تواجهها النساء، ومن بينها مثلاً: لمن جَب النفقة، متى، وكيف؟ وما هي الإجراءات القانونية المتبعة؟ وكيف يتم رفع دعاوى النفقة؟ وكيف يُنفذ الحكم؟ وما هو صندوق النفقات؟

ويتيح هذا الدليل، لقسم من النساء على الأقل، الحصول على معلومات مُفصلة، تمكنها من الذهاب

مباشرة إلى المحاكم، والجهات المختصة بموضوع النفقة، والحصول على المساعدة اللازمة، من المركز. حال احتاجت ذلك. كما ويسهم الدليل في عملية تقوية وتمكين النساء، في مجال الدفاع عن حقوقهن المختلفة، وذلك الى جانب توعية النساء بحقوقهن. وقد بات دليل " نفقة الزوجة والصغار" الذي أصدره المركز. يُستخدم حالياً، من بعض قضاة المحاكم، والمحامين والمحاميات في التوعية حول موضوع النفقة، كما ويقوم بعض الرجال بدور في عملية الإعلان عن، وتوزيع هذا الدليل.

## مقر رئيسي جديد للمركز



صورة المقر الرئيسي الجديد

"سنة التحديات".. هكذا وصفت، وأطلقت مديرة مركز المرأة على العام 2008، الذي كان متوقعا أن يحمل الكثير من التحديات، وهذا ما حدث فعلاً. لكن مركز المرأة استطاع أن يُثبت مجدداً، انه قادرٌ على إبداع الحلول، ومواجهة التحديات. هكذا، وحين تقطعت أواصر الوطن، تأثرت خدمات المركز، ولم يكن بالاستطاعة الوصول إلى النساء في العديد من المناطق لتقديم الخدمات لهن. وكذلك الحال كان بالنسبة لطواقم المركز، والموظفات، والموظفين في مكاتبه المختلفة.

ومن هنا، فان أولى أبعديات الوصول للنساء، كانت تتلخص بتنظيم وتوحيد جهود طاقم المركز، وتوفير السبل والوسائل اللازمة له، للعمل بفعالية عالية في مختلف المواقع، وتحت شتى الظروف، وعليه كان التركيز على الوحدة، من اجل تجميع القوى، والتغلب على هذا التحدي، بما فيه من مشاق ومعاناة، بغية تحقيق رؤية المركز.

وبعد تشنت نسبي، عاد مركز المرأة يللم الشمل من جديد. هكذا كنا وهكذا سنبقى. ففي البداية، كان المركز عبارة عن نخبة، جمعهم طاولة وعدة مقاعد، في غرفة متواضعة، انطلقن بالفكرة والمركز، ونهضن به في القدس، لتتوالى الأيام، وتفصلنا الظروف رغماً عنا في أكثر من مكان، وكان يوجعنا نبض الوطن الضعيف، حين تقسمت أواصره وهُددت ملامحه، وأصبحت أجزائه متناثرة تئن بالوجع، وتئن معه نساءه ورجاله.

كان أولنا في القدس والخليل، وآخرنا في ضاحية البريد ورام الله. ومن ثم انتقلنا من ضاحية البريد إلى رام الله، دون ان نتخلى عن موقعنا الذي حافظنا عليه في القدس، هكذا كنا، جسداً ممتداً يخدم هدفاً واحداً، ومن هنا بدأ طريق العودة والتلاحم، ليتوج في العام 2008 بفرحة عودتنا للعمل معاً، تحت

صومعتنا المحببة، فاجتمع شملنا من جديد في رام الله، مع بقاء مكتبينا، في عاصمتنا القدس، وفي خليل الرحمن.

## مكتب القدس

في القدس كانت البداية، سيبقى ذلك الخيط، المتين، الثمين الذي يربطنا بالقدس العتيقة. هنا في القدس بدأ مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي أولى خطواته، وفيها ومنذ العام 1991 تم تسجيله رسمياً، ورغم قسوة الظروف، وصعوبة الحياة، والمعيقات التي لا تحصى، في القدس بقي المركز صامداً، من أجل عيون نساء القدس، ومن أجل تقديم الخدمات لهن بكل ما أوتيت من إمكانيات وقوة، فجدار العزل، تهويد القدس والهدم المتزايد للمنازل والبيوت، وضيق المعيشة، تحت قوانين صارمة وظالمة، وقسوة الظروف، كل هذا، يُحتمُّ علينا، التثبيت ببقائنا، وعدم التخلي عن أدوارنا، والصمود في القدس.

في مكتبنا في القدس، يقدم مركز المرأة، الخدمات القانونية والاجتماعية للنساء اللواتي تعرضن لأشكال مختلفة من العنف، ومن أجل تثبيت حقوقهن، المهضومة من قبل النظام البطريكي والاحتلال المتعنت، فإن حاجة نساء القدس لهذه الخدمات، تزداد يوماً بعد يوم، ونحن أمام هذا، ما زلنا على إصرارنا في تحقيق رؤيتنا، وتقديم كل ما في وسعنا، من أجل النساء في القدس والوطن.

## مكتب الخليل

تم افتتاح مكتب مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي في مدينة الخليل عام 1995، ومنذ ذلك الوقت، والمركز يقدم خدماته المختلفة لسكان محافظة الخليل، التي تعتبر أكبر المحافظات الفلسطينية سكاناً، حيث يزيد تعداد سكانها عن (400) ألف نسمة. كما يقدم خدماته أيضاً إلى محافظة بيت لحم الملاصقة لها.

وينشط مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي من خلال مكتبه في الخليل في كافة المجالات المتصلة بتقديم خدمات الإرشاد القانوني والاجتماعي للنساء، والتوعية والتثقيف وبناء القدرات، كما ويسهم طاقم المركز من خلال عمله الدؤوب في زيادة تفهم المجتمع والمؤسسات المحلية لخطورة مشكلة العنف ضد المرأة وأثارها المدمرة على صعيد الأسرة والأطفال، واستنزاف طاقات المجتمع.

## الوضع الإداري والمالي للمركز.. تحدي آخر للعام 2008

لقد كان الحفاظ على ديمومة عمل المركز، واستمرار برامجه، ونشاطاته المختلفة، أحد أهم التحديات التي واجهناها خلال العام 2008، وخاصة عقب تفاقم الأزمة الاقتصادية العالمية، وما رافقها، ونجم عنها من تراجع في القدرة التمويلية لبعض المؤسسات والجهات المانحة، وما رافق ذلك من تغيير في توجهات، وأولويات التمويل لقسم آخر من المانحين.

وفي ظل هذه الأوضاع. فقد أصبح الحفاظ على الأوضاع القائمة إنجازاً هاماً للكثير من المؤسسات. ومع ذلك فإن مركز المرأة. لم يتوقف عند هذه المحطة فحسب. بل انه تابع مواجهة التحديات والمعوقات حتى النهاية. ونجح إلى جانب الحفاظ على الوضع القائم. وضمان استمرارية العمل والخدمات التي يقدمها للنساء. أن ينسج علاقات جديدة. مع عدد من الجهات. والهيئات والممولين. حيث تم فتح علاقات جديدة. مع وزارة الخارجية الآيسلندية. والاتحاد الأوروبي. والممثلة النرويجية. ما من شأنه أن يضمن دوام. واستمرارية البرامج والمشاريع القائمة. بالإضافة إلى البدء بتنفيذ مجموعة جديدة من البرامج والمشاريع.